ريتشارد بيرل لـ"الحياة": عرفات لم يرد السلام يوماً وشارون يرغب في إقامة دولة فلسطينية!

□ قال عضو مجلس سياسة الدفاع التابع للبنتاغون ريتشارد بيرل إن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات «ما عاد القائد الوحيد في فلسطين. لكنه، لسوء الحظ، لا يزال يملك الكثير من السلطة، وهو لم يرد السلام يوماً»، داعياً إلى «تشجيع أبو مازن في معركته ضد عرفات من أجل إحلال الذين يريدون السلام في السلطة»، ومعرباً عن اعتقاده بأن رئيس الحكومة الاسرائيلية آرييل شارون «يرغب في التوصل إلى إنشاء دولة فلسطينية (...) إذا كانت هناك على الجانب الفلسطيني حكومة واعية للسلام». وأكد بيرل في حديث مع «الحياة» أن «التغيير في إيران آت. وسنساعد في حصوله كما ساعدنا في صربيا وإسبانيا». وقال بيرل أحد مهندسي الحرب على العراق وأبرز «صقور» الإدارة الأميركية إن الإيرانيين «سيكونون أكثر انشغالاً بمشكلاتهم الداخلية عن التدخل في شؤون العراق». وأعرب من جهة أخرى عن ثقته «بأننا سنعثر» على أسلحة دمار شامل في العراق، معتبراً أن أهم ما أنجز حتى الآن هو «أن صدام حسين انتهى، وهناك برنامج جاد لإزالة آثار «البعث» وتطهير المجتمع من هذا الحزب». وفي ما يأتي نص الحديث:

□ *برلين - نجم والي*

● هناك رأي سائد مفاده أن من يُطلق عليهم «المحافظون الجدد»، وأنت أحدهم، هم الذين يؤثرون في قرارات الرئيس جورج بوش؟

– هذا ليس صحيحاً. كل ما فعله الرئيس بوش له علاقة بـ١١ أيلول (سبتمبر). ثلاثة آلاف ضحية سقطوا نتيجة الهجوم الإرهابي. قبل هذا التاريخ، لم نأخذ الحيطة بما فيه الكفاية. لم نضرب معسكرات الإرهابيين. الآن، نحمي أنفسنا، بل إن الوثائق التي عثرنا عليها في أفغانستان تقول إن عدد الذين سيقتلون بالآلاف، إن لم يكن بالملايين. الرئيس بوش حازم في كل ما يفعله ضد الإرهاب، وأعتقد بأن أي رئيس أميركي آخر سيفعل الأمر نفسه.

● ولكن، أليس الكفاح ضد الإرهاب من واجبات المجتمع الدولي، أي الأمم المتحدة؟

– الأمم المتحدة لم تفعل شيئاً في ما يتعلق بمعالجة الوضع في العراق في شكل حازم، ولا في ما يتعلق بقضية أفغانستان. نحن تصرفنا في الشكل الصحيح، وكنا دائماً نقول إن علينا إما تجاهل الأمم المتحدة، أو محاولة العمل على إصلاحها. إصلاح الأمم المتحدة وجعلها صالحة للقرن الـ٢١ أفضل طبعاً . لكن في الوقت نفسه نؤكد أننا نستطيع حل مئات المشكلات لوحدنا. نحن مستعدون للذهاب لمحاربة البلدان التي تساعد الإرهابيين. الرئيس بوش قال: «يجب أن نعمل معاً مع أصدقائنا. وعندما ننجز ذلك، أعتقد بأننا سننجح في إعادة العلاقات، حتى مع أولئك الذين اختلفوا معنا».

● أنتم قلتم: من ليس معنا فهو ضدنا؟

– صحيح، لكننا لم نعن كل البلدان، إنما كنا نعني بلدان «محور الشر»، وتلك التي تساعد الإرهاب.

● لكن، هناك شعور سائد بأنكم تلقنون العالم ماذا عليه أن يفعل؟

– لكننا لم نقل، كما قال الرئيس الفرنسي لبلدان أوروبا الشرقية، إن عليها أن تغلق فمها إذا أرادت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

● أين هي أسلحة الدمار الشامل؟

– لا ندري حتى الآن. لكنني واثق جداً أننا سنعثر عليها.

● هناك من يقول إنكم استخدمتم هذا العذر ذريعة لتغيير النظام في بغداد؟

– حسناً، أسلحة الدمار الشامل واحدة من نقاط عدة كنا نتحدث عنها. العالم يعرف المشكلة. صدام حسين طرد المفتشين عام ١٩٩٨، وهو اعترف بأنه صنع أسلحة دمار شامل وقدم معلومات أنه دمرها. لكن المشكلة أنه لم يقل متى وأين وأين أثارها. نحن في النهاية أسقطنا نظاماً لا نظير له إرهابياً في وقتنا الحاضر.

● لماذا لم تقولوا إننا نريد تغيير النظام في العراق بسبب وحشيته وإرهابه؟

– هناك أكثر من ٢٥ نظاماً ديكتاتوريا في العالم، والديكتاتورية واحدة من أسباب أخرى. نحن مهتمون أكثر بتثبيت الديموقراطية والسلام في العالم، وشكل المؤسسة يأتي تالياً.

● هناك شك في نيات الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وفي تشديدها على الديموقراطية هناك، إلام ترد ذلك؟

– أعتقد بأنه يأتي من الزمن الماضي. قديماً كنا مستعدين لقبول غياب الديموقراطية في أماكن عدة في العالم، بما فيها العالم العربي. ربما جاء ذلك بسبب الحرب الباردة. خلال الحرب الباردة كان هناك الكثير من الأخطاء. البعض في الولايات المتحدة كان يعتقد بأن علينا أن نغلق أعيننا، ونعمل كما لو كنا لا نرى هذه الأشياء، ويكفي أن يكون الديكتاتور صديقاً لنا لأننا نحتاج إلى هذه العلاقات، وإذا أردنا تغيير شيء سنواجه مشكلات وصعوبات لا تحصى. بعدما انتهت الحرب الباردة، بتنا لا نخاف من التصرف بحزم، وهذا شيء جيد. والآن، نجد الكثير من الأميركيين يتحدثون عن الديموقراطية في كل العالم، بما فيه العالم العربي.

● إذاً، هل تعتقد بأن العالم العربي يصلح للديموقراطية؟

– لا أشك في ذلك أبداً. نعم صالح في صورة مطلقة.

● هناك فكرة سائدة في ألمانيا تقول إن العالم العربي لا يصلح للديموقراطية، وذلك أحد الأسباب التي جعلت برلين تعترض على التغيير في العراق؟

– تلك فكرة خاطئة. العالم العربي صالح لتحقيق الديموقراطية.

● هل أنت مقتنع بما يحدث في العراق؟

– نعم. أهم شيء أنجز حتى الآن هو أن صدام حسين انتهى، والآن هناك برنامج جاد لإزالة آثار «البعث» وتطهير المجتمع من هذا الحزب، كما حدث عند تطهير ألمانيا من النازية بعد سقوط هتلر. في العراق هناك حملة مشابهة، وأعتقد بأن البعثيين يعرفون ذلك، وأنهم سيواجهون المصاعب عندما يستمرون في عملهم ووظائفهم. لكننا سنستمر في هذه الحملة، وسنساعد في توفير الشروط الضرورية التي تسمح للعراقيين باختيار قادتهم، وأنا واثق بأنهم سيختارون في النهاية قادة جيدين.

● هناك كلام يتردد في أوساط العراقيين، في الداخل والخارج، عن أن هناك عدداً لا بأس به من العراقيين الذين يشرفون على برامج إعادة بناء المؤسسات، كانوا جزءاً من الحرس البعثي القديم. ما هو تفسيرك؟

– أعتقد، على المدى البعيد، بأنه سيكون من الخطأ أن نترك المواقع لأشخاص كانوا أنصاراً لصدام حسين ذات يوم. جميعنا يعلم، أنه تحت سلطة صدام حسين، كان من الصعب بالنسبة إلى المرء أن يبقى على قيد الحياة إذا كان معارضاً للنظام في صورة علنية. لذلك بعض الناس ذهبوا إلى الحرب أو ادعوا أنهم اتباع النظام، على رغم أنهم في حقيقة الأمر غير ذلك. وهناك آخرون تنازلوا عن مواهبهم ووظائفهم لكي لا يكونوا مجبرين على الانضمام إلى «البعث»، وأعتقد بأن هناك من جانبنا تعاطفاً وميلاً مع الذين امتلكوا الفرصة، عند استطاعتهم الحديث ضد صدام، على رغم أنهم كانوا يعرفون أن ذلك يعني نوعاً من الانتحار. التمييز بين الناس ليس سهلاً، وبالنسبة إلينا، لا يمكننا الطيران إلى بغداد لنبحلق في الوجوه ونقول إن هذا الشخص كان موالياً لصدام وذاك عارضه. نحن نستطيع التمييز ونضع الفوارق بين الأشخاص فقط من طريق العراقيين أنفسهم. هم يقع عليهم واجب رفض الذين كانت لهم علاقة بصدام، وعلى العراقيين أن يقولوا لنا، من كان بالفعل مع السلطة ومن لا. في كل الأحوال، إذا كان هناك شخص، كانت له علاقة بالسلطة، وكان في منصب خطير يجب الخوف منه. بالتأكيد ستكون هناك بعض الأخطاء، لكننا نتعلم مع الوقت.

● كم سنة تعتقد بأن الولايات المتحدة تحتاج لإعادة بناء العراق وتسليمه للعراقيين؟

– تحدثنا في الموضوع في مناسبات عدة، وقلنا، للأسف، ليست عندنا تجربة تاريخية تشبه تجربتنا في العراق لنستطيع أخذها مثالاً في التطبيق.

● ماذا عن تجربة كوسوفو؟ ألا يسمح الوضع هناك بمقارنته في العراق؟

– الوضعان مختلفان. في كوسوفو لم تكن هناك على الأقل ٣٠ عاماً من حكم «البعث» وصدام حسين. لذلك من الصعب القول كم سيأخذ العراق من وقتنا. عموماً أنا متفائل جداً، وإذا استطعنا تثبيت شيء من الاستقرار الملموس فإن الأشياء ستسير في شكل سريع، وإذا لم يكن هناك تدخل خارجي.

● تتحدثون دائماً عن تدخل جيران العراق في شؤونه. ماذا تقصدون بذلك؟

– التدخل في الشؤون العراقية هو إحدى المشكلات التي تقلقنا كثيراً. هذه المشكلة واجهناها أيضاً في أفغانستان. نحن نعرف الإيرانيين ونياتهم، وماذا يريدون أن يفعلوا، وأعتقد بأن الإيرانيين سيكونون أكثر انشغالاً بمشكلاتهم الداخلية، كما شهدنا في الأيام الأخيرة. سنفعل كل ما نستطيع لنقلل من التأثير القادم من الخارج. لكنني من جهة أخرى، أعتقد بأن العراقيين سيكونون أكثر حذراً وإصراراً في مقاومة هذه التأثيرات الخارجية. فبعد صدام حسين بات الناس حذرين جداً. هكذا، مثلاً، رأينا في الكثير من التحقيقات التلفزيونية التي تعرض كيف ان الشيعة في العراق سيقعون تحت تأثير شيعة إيران، وسيأخذون كل ما له علاقة بالتطرف منهم، لكنني، وعلى العكس من كل هذه التكهنات، لا أعتقد بذلك، بل اعتقد بأن غالبية الشيعة في العراق سيتحولون إلى ناس طبيعيين يشبهون بقية الناس في العالم، فهم لا يريدون أن يكونوا ديكتاتوريين، ولن يستبدلوا ديكتاتورية بأخرى منهارة.

● هل تعتقد على ضوء ما يجرى في إيران أن هناك تغييراً قادماً؟

– اعتقد بأن التغيير آت. أنا واثق من ذلك. نحن مع التغيير، وسنساعد على ذلك، كما ساعدنا في إسبانيا وصربيا.

● ألا تخطون لتغيير سياستكم في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟

– لا أعرف ماذا سيقرر الفلسطينيون والاسرائيليون أن يفعلوا. في المحصلة الأخيرة، هم الذين يقررون، ونحن نطبق ما يتوصلون إليه، وما يوقعون عليه من توصيات. نحن لا نقرر باسمهم. الرئيس بوش ألقى خطاباً مهماً، وقال للفلسطينيين: إذا شكلتم حكومة غير مرتشية ولا تستخدم الإرهاب وتعمل في اتجاه الديموقراطية، فسنشجع إنشاء دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب دولة يهودية. وهذا تقدم في حد ذاته نحو هذا الاتجاه. ياسر عرفات، بمرور الوقت، ما عاد القائد الوحيد في فلسطين. لسوء الحظ، لا يزال يملك الكثير من السلطة، وهو لم يشأ يوماً السلام. ليس هناك سلام مع عرفات. ربما هناك سلام مع «أبو مازن» وعلينا أن نشجعه في معركته ضد عرفات من أجل جلب الذين يريدون السلام إلى السلطة في فلسطين. إذا تحقق ذلك سأكون متفائلاً بارتياح. أعتقد بأن أرييل شارون يرغب في التوصل إلى إنشاء دولة فلسطينية، وسنذهب إلى أكثر الأبعاد، لو كانت هناك، على الجانب الفلسطيني حكومة واعية للسلام.

● لكن شارون انتُقد بسبب أوامره بالهجوم على قادة «حماس»، ومحاولة اغتيال عبد العزيز الرنتيسي في غزة. البعض يسأل لماذا فعل ذلك؟

– لأن خمسة إسرائيليين قتلوا...

● لكن العملية ليست جيدة بالنسبة لموقف «أبو مازن»؟

– من الصعب بالنسبة إلى أي قائد سياسي في مجتمع ديموقراطي أن يتجاهل أي هجوم إرهابي على مواطنيه، وهو يشعر بواجب مسؤوليته بالرد على مثل هذا الهجوم. تلك هي القضية. في هذه الحال، ربما كان على شارون ألا يقوم بأي رد فعل، لكن في نهاية الأمر، علينا ألا نلومه بسبب رده على الهجوم الإرهابي ورده هذا لا يبرر في كل الأحوال مقتل ١٦ إسرائيلياً بريئاً في تفجير حافلة. ليس هناك شك في أن هذه الأعمال تأتي من أولئك الذين يفعلون كل ما في وسعهم للوقوف ضد عملية السلام. إنهم لا يريدون السلام، وليس عندهم حتى سلامهم الخاص مع فلسطين. هناك الكثير من الناس ولزمن طويل، في فلسطين وفي العالم العربي أيضاً، يستفيدون من الحرب ضد إسرائيل. إذا كنت ديكتاتوراً في العالم العربي، فمن المناسب لك جداً، لكي يكون كل هذا العداء والغضب ضد إسرائيل في هذا الشكل. هذا ما فعله صدام حسين. المشكلة في العالم العربي ليس غياب تربية السلام فحسب، وإنما ممارسة تربية ضد السلام.

● ماذا عن مشكلاتكم مع ألمانيا؟

– العلاقة مع ألمانيا ليست إيجابية. المستشار (غيرهارد) شرودر ارتكب في حقنا ما لم يرتكبه أي زعيم ألماني من قبل. في زمن الحرب الباردة، كانت ألمانيا تفعل كل ما يؤكد وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة. في الحقيقة، عبأ شرودر الرأي العام في ألمانيا ضد الولايات المتحدة إلى أبعد الحدود من أجل أهداف خاصة به، تتمثل في الفوز بالانتخابات البرلمانية. ما فعله يفوق التصور. شكل ذلك بالنسبة إلينا خيبة أمل كبيرة لأننا اعتدنا العمل سوية، والنقاش مع ألمانيا في الكثير من الأمور. بعض الألمان يقولون إن الغالبية ليست موافقة على موقفنا في ما يتعلق بالحرب مع العراق. القضية بالنسبة إلينا ليست عدم الموافقة أو الاختلاف حول الطريقة المناسبة للتعامل مع صدام حسين، وإنما تتعلق بالطريقة التي تصرف بها شرودر. خاب ظننا، والقضية ستأخذ الكثير من وقتنا. نعرف أن الوضع ما زال سيئاً، لكننا نعتقد بأن الوضع سيتحسن، وربما علينا الانتظار حتى قيام حكومة جديدة في ألمانيا.

● لكن تركيا اختلفت معكم أيضاً؟

– بالضبط. لكن سلوك الحكومة التركية مختلف. لم يعبئوا الرأي العام ضدنا. قالوا إنهم يختلفون معنا كأصدقاء فقط. في البيت الأبيض، يمكن أن تسمع بعض الأصوات أو أن ترى بعض لجان العمل التي تدعو وتفكر بالطريقة المثلى لتحسين العلاقات مع تركيا، لكنك لن تجد من يجرؤ في الحديث عن إعادة العلاقة مع ألمانيا إلى سابق عهدها.

● متى ستزورون العراق؟

– آمل في أن يحدث ذلك في أقرب فرصة. عندي رغبة قديمة في زيارة بغداد منذ سنوات طويلة، لكن للأسف لم تكن هناك إمكانية. لا أعرف متى سأقوم بذلك. لم أكن أعتقد بأن العراق سيكون حراً وبهذه السرعة، على رغم أنني توقعت ذلك. تخيل، نحن الآن نجلس في برلين، وقبل نحو ٤٠ سنة، عندما زرت برلين، للمرة الأولى، قلت إنني لن أزورها من جديد إلا عندما تكون موحدة، ولم يصدقني أحد. القليل من الناس صدقوا أننا سنرى ذات يوم بغداد حرة.

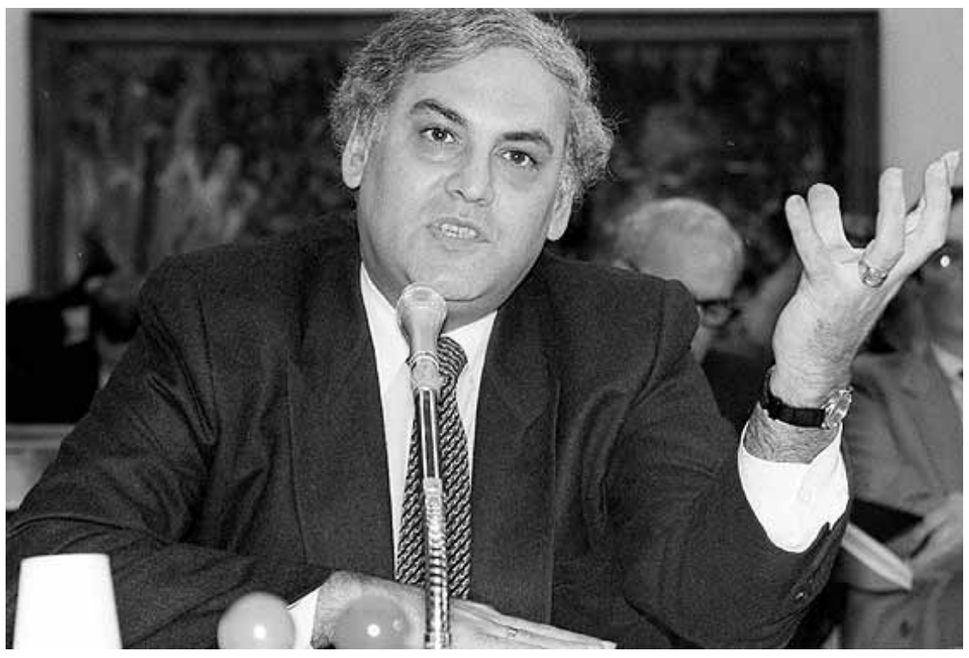

ريتشارد بيرل.

قادة الاتحاد الأوروبي والبلقان في قمة سالونيك.

آخر أيام البلقان خارج الاتحاد الأوروبي

محمد م. الأرناؤوط *

■ يوماً بعد يوم يصبح من شبه المؤكد أن حرب كوسوفو (١٩٩٩) ستكون آخر حروب البلقان وأن نزاع مقدونيا (٢٠٠١) سيكون آخر النزاعات المسلحة هناك، إذ إن الاتحاد الأوروبي أخذ مع ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا (التي أصبحت التسمية المفضلة عوضاً عن الاسم المرادف للمشكلات والحروب: البلقان)، بدفع دول المنطقة نحو التعاون في ما بينها ونحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية، للاندراج في الأطر السياسية والعسكرية المشتركة بعد التزام «المعايير الأوروبية».

وفي هذا الإطار أخذ يُستخدم مصطلح «الأوربة» للتعبير عن هذا التحول، إذ يدل هذا في حد ذاته على «الحاجز» الذي كان يفصل بين البلقان وأوروبا، بعدما اقتنع قادة البلقان وشعوبه أن لا مناص من أن يكون البلقان جزءاً من أوروبا، بالمفهوم السياسي والاقتصادي والثقافي وليس الجغرافي فقط. وبعبارة أخرى كان المطلوب من دول المنطقة أن تأخذ بالديموقراطية والمواطنة - المساواة بين الأفراد والشفافية في الحكم والتسامح واحترام حقوق الإنسان والأقليات القومية، وهو ما لم يكن بالسهل على الواقع البلقاني المرير.

وضمن هذا التوجه جاءت قمة سالونيك الشهر الماضي لتركز على ما أصبح يسمى دول غرب البلقان، بعد ترشيح سلوفينيا وتوقع انضمام بلغاريا ورومانيا وكرواتيا سنة ٢٠٠٧. والمهم في هذه القمة الأولى من نوعها التي تخصص للبلقان ما قبل عشية الافتتاح وما أقر فيها من أجندة للمستقبل. إذ بدأت القمة بجمل رنانة تعكس الآمال من مثل أن «الاتحاد الأوروبي لن يكتمل إلا مع البلقان» وأن «البلقان جزء من أوروبا» الخ. وتضمنت الوثيقة/ الأجندة التي أقرت في قمة سالونيك عن موقف الاتحاد الأوروبي من انضمام دول غرب البلقان الكثير من القضايا الملحة التي ألقت الكرة في مرمى قادة المنطقة وشعوبها. وبعبارة أخرى فإن الاتحاد الأوروبي أقرّ وأدرج في الوثيقة/ الأجندة ما قيل عشية القمة عن كون «مستقبل البلقان في الاتحاد»، وعبّر عن استعداده لتقديم نحو خمسة بلايين دولار في السنوات الست المقبلة لمساعدة دول المنطقة الراغبة في الانضمام على إنجاز الإصلاحات المطلوبة منها.

وفي المقابل، ركزت الوثيقة على المشكلات التي تعاني منها دول وشعوب المنطقة (الجريمة المنظمة وتهريب البشر والرشوة... الخ) والتي لا بد من أن تكافح وفق برنامج واضح في السنوات المقبلة لأنها بدأت تنعكس سلباً على دول الاتحاد. فهذه الدول (خصوصاً الجبل الأسود وألبانيا) تفصل بين العضوين الممتدين في البحر المتوسط للاتحاد الأوروبي (إيطاليا واليونان) حيث تنشط فيها المافيات لتهريب البشر (للهجرة) والنساء (للدعارة) والمخدرات الخ... من خلال الحدود الطويلة للوصول إلى بقية دول الاتحاد.

ومع التركيز على هذه المشكلات المزمنة (خصوصاً في ألبانيا والجبل الأسود) في الوثيقة المذكورة نجح قادة الاتحاد الأوروبي في مخاطبة الشعوب وليس القادة فقط الذين حضروا واجتمعوا معهم. فخلال السنوات الأخيرة، وبعد عقد من الحروب والمآسي، أصبحت «الأوربة» تدغدغ مشاعر شعوب المنطقة وآمالها، ولذلك أخذت المعارضة في هذه الدول تستفيد من هذا الموقف الأوروبي القوي لتصعيد حملتها على السلطة لمكافحة هذه المشكلات المزمنة (الجريمة المنظمة، الخ). ويكفي كنموذج على ذلك متابعة ما يحصل في ألبانيا خلال الأيام الأخيرة، حيث انهالت الانتقادات الحادة على رئيس الحكومة فاتوس نانو سواء من المعارضة داخل حزبه الاشتراكي (جناح إلير ميتا) أو من المعارضة التي يمثلها الحزب الديموقراطي للتقصير في مكافحة الجريمة المنظمة وفق ما يريده الاتحاد الأوروبي.

ومع هذا «الضوء الأخضر» لجميع دول المنطقة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن هذه مسؤولية الطرفين من الآن فصاعداً (دول الاتحاد ودول المنطقة)، إلا أن قادة الاتحاد عمدوا في الوقت نفسه إلى «فتح السباق» لمن يريد أن يصل أولاً وينضم قبل غيره إلى الاتحاد. وبعبارة أخرى ترك لدول المنطقة (وشعوبها من خلال المعارضة ومنظمات المجتمع المدني) أن تبدأ وتسارع (مع الدعم الخارجي من الاتحاد) للتخلص في أسرع وقت من المشكلات المزمنة التي أصبحت لا تحتمل. ففي دولة كألبانيا تحقق المافيات من المخدرات والدعارة فقط أربعة بلايين دولار سنوياً فيما لا تتجاوز موازنة الدولة ٢,٤ بليون دولار!

ولكن مع هذا يسود الاعتقاد في أن دول المنطقة لن تحقق الحد الأدنى للإصلاحات المطلوبة (مع المساعدة الموعودة) إلا سنة ٢٠٠٧، التي يتوقع أن تنضم فيها رومانيا وبلغاريا وكرواتيا إلى الاتحاد، أي أن الدول المتبقية غرب البلقان يمكن أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي في السنوات اللاحقة (٢٠٠٧ - ٢٠١٠). وفي الحقيقة، فإن تحديد هذه السنة لـ«اكتمال» الاتحاد الأوروبي يرتبط أيضاً بحل مشكلات معقدة من نوع آخر في هذه المنطقة.

المشكلة الأولى أن كوسوفو تقترب بسرعة من الاستقلال بعد أربع سنوات من الإدارة الدولية. وكانت دعوة كوسوفو للمشاركة في قمة سالونيك لفتة ديبلوماسية مهمة لإطلاق الحوار بين بريشتينا وبلغراد لحل المشكلات العالقة وتطبيع العلاقات بينهما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويكفي من نجاح لهذه القمة أنها أطلقت هذا الحوار المرفوض حتى الآن من الطرفين.

ومع حل مشكلة كوسوفو يمكن حل المشكلة الثانية، مشكلة الدولة الجديدة، اتحاد صربيا والجبل الأسود. إذ أعلنت هذه الدولة «تحت التجربة» لمدة ثلاث سنوات (تنتهي في ٢٠٠٦)، يحق للجبل الأسود بعدها إجراء استفتاء حول الاستقلال عن صربيا. ومع الأخذ في الاعتبار أن مشكلة كوسوفو يتوقع لها أن تحل حتى نهاية ٢٠٠٥ فإن الوضع في ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ يكون أصبح واضحاً لمن يريد من هذه الأطراف (وبأي حدود) الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أما المشكلة الثالثة فهي البوسنة والهرسك، التي لا تزال تخضع أيضاً للإدارة الدولية منذ اتفاق دايتون الذي أنهى الحرب هناك، فنتيجة للتغيرات الأخيرة في صربيا بعد اغتيال رئيس الحكومة زوران جينجيتش (توجيه ضربة قوية إلى قوى الجريمة المنظمة المرتبطة مع مراكز القوى المعادية للغرب في الجيش وأجهزة الأمن) بدأت تثمر الجهود الساعية إلى إصلاحات جديدة تضمن لهذه الدولة الاستمرار بحدودها الحالية من دون أن يتهددها خط الانقسام من جديد بعدما فقدت «جمهورية الصرب» التأييد الذي كانت تلقاه في بلغراد. ومع انضمام دول البلقان في السنوات المقبلة (إضافة إلى تركيا كما هو متوقع) فإن أوروبا ستغتني أكثر بالتنوع السياسي والثقافي إذ إن البلقان لوحده سيضيف نحو عشرة ملايين مسلم إلى «أوروبا الموحدة» حتى ٢٠١٠ مما سيوصل عدد المسلمين في الاتحاد الأوروبي إلى نحو ٣٠ مليوناً، وإذ أضفنا تركيا إلى ذلك فهذا يعني أن عدد المسلمين قد يصل إلى مئة مليون إذا أخذنا في الاعتبار نسبة النمو الموجودة الآن.

* كاتب كوسوفي/سوري.

الأكراد أمام استحقاق الوحدة

فاروق حجي مصطفى *

■ فيما يزداد الحديث عن مماطلة الادارة المدنية الأميركية في العراق في إجراء انتخابات وإفساح المجال أمام القوى العراقية لبناء دارة وطنية، تتصدر اهتمامات كردستان العراق قضية توحيد الحكومتين (حكومة السليمانية تابعة للاتحاد الوطني ويترأسها برهم صالح وحكومة أربيل التابعة للديموقراطي الكردستاني ويترأسها نيجرفان بارزاني) بعد أعوام من الانتظار ودعوات نبذ الخلافات وتوحيد الصف الكردي في مواجهة التحديات التي تحدق بالعراق عموماً وكردستان خصوصاً.

وكانت الانتخابات التي جرت في كردستان العراق عام ١٩٩٢ أسفرت عن حكومة كردية موحدة، «وأدت أول انتخابات كردية حرة يشهدها شمال العراق إلى موجة عارمة من الشعور بالفخر والاعتزاز والفرح في صفوف الاكراد. لكن المفارقة تمثلت في ان الانتخابات أسهمت في إذكاء نار الخلافات القائمة بين مسعود بارزاني وجلال طالباني» بحسب جوناثان راندل في كتابه «أمة في شقاق». وأدى الاقتتال الدامي عام ١٩٩٤ بين الاتحاد الوطني والديموقراطي الكردستاني الى انشاء حكومتي السليمانية وأربيل. ومن العوامل التي أذكت الخلافات وأسفرت عن الانشقاق:

١- أجواء الخلافات والاقتتال التي خلفتها حروب الحركة الإسلامية مع الاتحاد الوطني عام ١٩٩٣.

٢- عدم اصغاء الاتحاد لدعوة الديموقراطي الكردستاني إلى التخلي عن مبدأ المناصفة بعدما اقتنع الأخير بعدم جدوى هذه الصيغة، خصوصاً بعدما لجأ الحزبان الى مد نفوذهما في القاعدة الشعبية والجغرافية من خلال البحث عن تحالفات جديدة مع الأحزاب الصغيرة وإقامة محاور على حساب الخريطة السياسية التي كانت قائمة على مبدأ التوازن.

٣- عدم اقتناع الاتحاد الوطني بدعوات الديموقراطي الى انتخابات جديدة بعدما شكك الكثيرون في نتائج انتخابات عام ١٩٩٢ التي أتت مثقلة بتناقضات خلفتها حربا الخليج الأولى والثانية، وبعد أعوام من الحروب وفي غياب تبلور فكرة التعددية الحزبية وقبول الآخر في الأوساط الكردية، اضافة إلى أن نتائج الانتفاضة الشعبية في كردستان العراق وجنوبه لم تكن تبلورت بعد.

٤- أتى قبول مبدأ المناصفة في شكل قسري وعلى رغم التفاوت في الأصوات، وفي غياب التوزيع العادل للواردات التي كانت تأتي عبر المعابر الحدودية لكردستان من جهتي إيران وتركيا.

٥- عدم إجراء الانتخابات الثانية في موعدها المقرر نتيجة الخلافات بين الحزبين الرئيسين.

٦- غياب الجبهة الكردستانية التي كان لها دور إيجابي كبير في توحيد صفوف الأحزاب الكردية والاتفاق على إجراء الانتخابات، وانقسامها على نفسها بعدما كانت هيكلية موحدة ومتماسكة.

٧- احتلال الاتحاد الوطني برلمان كردستان، الأمر الذي سهل للدول الاقليمية لعب دور سلبي، وأدى الى تورط إيران وتركيا والنظام العراقي في رمال كردية.

هذه العوامل هي بعض من الأسباب التي أدت إلى انفصال الحكومتين، اضافة إلى التلاعب في نتائج الانتخابات في محافظتي السليمانية وأربيل، ورفض كل الأحزاب المشاركة في الانتخابات باستثناء الاتحاد النتائج في المحافظتين. وعلى رغم كل ذلك حصل الديموقراطي الكردستاني على غالبية الأصوات على مستوى كردستان، لكنه قبل بمبدأ «المناصفة». وبعد أربع جولات من القتال، رأى الديموقراطي ان من الصواب الرجوع إلى هذه الصيغة، (في رسالة من مسعود بارزاني إلى جلال طالباني في ٣/٢/ ١٩٩٨).

والمفارقة تكمن في سعي الأكراد اليوم الى توحيد الحكومتين على أرضية مبدأ «المناصفة» اياه على رغم انه من الأسباب الأساسية التي أدت الى الانشقاق. وتشير المعطيات في كردستان اليوم الى ان الاكراد في حاجة قبل التفكير في توحيد الحكومتين إلى إجراء انتخابات تساعد في تشكيل حكومة موحدة.

ولا شك في أن مسألة توحيد الحكومة تطرح نفسها بإلحاح خصوصاً بعد الزلزال الذي شهده العراق، ولمقاربة الحل النهائي للقضية الكردية في العراق بصف موحد بعدما دفع الأكراد ثمناً باهظاً للحلول المرحلية. واذا كان الحزبان الرئيسان اللذان يسيطران على الوضع في كردستان مهيئين أكثر من أي وقت مضى لقيادة الأكراد، الا ان ما لا يدركانه هو أنهما لا يستطيعان الاستمرار في خطة التوزيع الاداري بحسب مبدأ «المناصفة»، واذا لم يستوعبا مسألة حزب السلطة وحزب المعارضة.

واذا كان الظاهر ان دور الاكراد في العراق الجديد يتعاظم، الا ان وراء ذلك برلماناً موحداً قسراً وحكومتين منفصلتين وإدارتين مستقلتين تماماً عن بعضهما بعضاً في السليمانية وأربيل، وهذا ما يشكل نقطة ضعف كبيرة للاكراد في المعادلة السياسية العراقية. ولعل التفكير في توحيد الحكومتين يؤهلهم للعب دور أكثر إيجابية في النسيج السياسي العراقي. ولعل النقطة المضيئة في المشهد الكردي هي عدم تحقق تكهنات المراقبين عن قصر عمر شهر العسل الكردي وعودة الاقتتال الى صفوفهم، يعود ذلك في جانب كبير منه الى تأسيس «القيادة المشتركة الكردية» مع بداية الغزو الأميركي لتكون بداية النهاية لحروب الأخوة ولمواجهة التحديات التي ستفرزها تداعيات الحرب في العراق. وألزمت هذه القيادة نفسها مع بدء الحرب الأميركية على العراق قرارات عدة لعل أهمها توحيد قوات البيشمركة وبالتالي توحيد الحكومتين والعمل من أجل إجراء انتخابات في المناطق الكردية ليكون الصوت الكردي موحداً في المعارضة العراقية، بعدما وعت أهمية الوحدة. الا أن هذه القرارات تبين انها كانت حبراً على ورق وجاءت في اطار «البروباغاندا» السياسية لتخدير المجتمع امام استحقاقات المرحلة.

وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان البرلمان الكردي لعب الدور الأبرز في دفع الأكراد الى التفكير في هذه الاستحقاقات، وكانت له اليد الطولى في لَمّ شمل الاكراد على رغم تمزق الجسد السياسي الكردي، وتمكن من اصدار قرارات عدة ألزم الحكومتين تنفيذها، وعمل على جمع قائدي الحزبين الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني مسعود بارزاني وجلال طالباني تحت سقف القيادة الكردية المشتركة التي تكفلت «العمل على إيجاد بيئة ملائمة لتوحيد الميليشيات الكردية في إطار قطاع عسكري موحد». ولكن من دون توحيد الحكومتين، ومهما تعاظم دور الاكراد، سيبقى الخطر قائماً وسيبقى سيف عودة الاقتتال الكردي - الكردي مصلتاً.

* كاتب كردي.